كتاب العدد

أعمال المستشرقين في مجال المعجم

للدكتور عبد العزيز بن الحميد

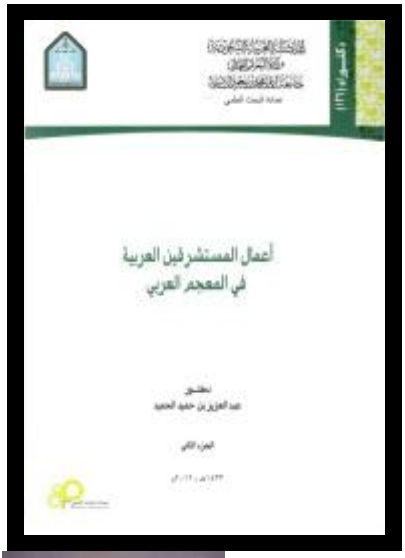

إصدار جديد في مجال المعجم صدر عن عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهو يحمل عنوان: "أعمال المستشرقين العربية في مجال المعجم العربي"، للمؤلف الدكتور "عبد العزيز بن حميد الحميد" الذي يدرّس بهذه الجامعة. وأصل الكتاب رسالة دكتوراه ناقشها الباحث بنفس الكلية في 1421/02/4، أي منذ اثني عشر سنة، وهو ما دفع الكاتب إلى تحيين العديد من المعطيات الواردة بالكتاب لتدارك بعض الجوانب المستجدّة في موضوعات الدراسة.

يقع هذا الإصدار في 862 صفحة من الحجم المتوسط، ويضمّ جزأين وملحقا خصصه الدارس للفهارس، واحتلّ زهاء مائة صفحة من الكتاب. يضمّ البحث أحد عشر فصلا تضمنتها ثلاثة أبواب رئيسية (إضافة إلى التمهيد والخاتمة).

ولعل أبرز دوافع هذه الدراسة الهامة ما لاحظه الكاتب من كثرة البحوث المعجمية التي كشفت عن مزايا المعاجم العربية وعيوبها باختلاف النظريات التي استند إليها اللغويون القدامى في تصنيف متونهم المعجمية، ف << أصبحت الدراسات العربية الحديثة –على حدّ قول الكاتب– كثيرة ومكرورة في معظمها، لاستغراقها أكثر جوانب الدراسة>> [1]، مما حفز الباحث على البحث عن دارسين من غير العرب اهتموا بالمعجم العربي، وهم المستشرقون.

تحدث الكاتب في التمهيد على "علم صناعة المعاجم"، وعن عناصر هذه الصناعة الرئيسة، وقد حدّدها في "مادة المعجم" (Lexical item) و"المداخل" (Lexical entries) و"الترتيب"(Arrangement)، و"الشرح" أو "التعريف" (Definition). وقد بيّن محورية هذا العنصر الأخير، وتطرق في هذا التمهيد أيضا إلى ضوابط الشرح المعجمي عند اللغويين، باعتبار أنّ اختلاف المعاجم فيما بينها مردّه اختلاف بنيات الشروحات الواردة بها.

كما ضمّن الكاتب بهذا التمهيد حديثا عن مفهوم الاستشراق، ومن خلال عرضه للعديد من التعريفات التي حددت هذا المفهوم انتهى إلى أنّ التعريف الأمثل اعتباره: <<دراسة الحياة الحضارية لأمم الشرق عامة، ودراسة حضارة الإسلام والعرب بصفة خاصة>> (ص23). وقدّم الكاتب عرضا تاريخيا لبدايات ظهور هذا المفهوم بصدور أول معجم لاتيني–عربي بإسبانيا في القرن الثاني عشر الميلادي لمؤلف مجهول. كما قدّم الكاتب نبذة عن بدايات الاستشراق من خلال عرض جهود مستشرقين ينتمون إلى بلدان غربية مختلفة كفرنسا وألمانيا وهولندا وانجلترا والسويد وإيطاليا وروسيْا. وختم الباحث هذا التمهيد بتقديم مسرْد للأعمال الاستشراقية في المعجم العربي ضمّ مائة وخمسة معاجم لغوية عامة ومتخصصة، أحادية اللغة أو ثنائية. كما أورد بذيل التمهيد مسردا آخر خصصه لجرد الأعمال العربية التي أنجزتْ عن الدراسات الاستشراقية وقد شملت خمسة وعشرين دراسة لأهم الباحثين العرب.

وجاء الباب الأول بهذه الدراسة يحمل عنوان "دراسة منهجية لأعمال المستشرقين في المعجم العربي"، وقد ضمّنه أربعة فصول جاءت مرتبة على النحو الآتي:

1- مناهج المستشرقين في الدراسات اللغوية
2- مناهج المستشرقين في تحقيق المعاجم والرسائل اللغوية
3- مناهج المستشرقين في صناعة المعجم
4- مناهج المستشرقين في الفهرسة اللغوية

---

[1]- عبد العزيز بن حميد الحميد، أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي"، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية،، الرياض، 1433هـ-2012م، ص9.

وجاء اهتمام الكاتب بمناهج المستشرقين من منطلق ضرورة معرفة مرتكزاتهم النظرية والتطبيقية التي طبقوها على متون العربية ليتأتى الحكم عليها وتقييمها. وأشار إلى جملة من المناهج اعتمدها المستشرقون، من أبرزها:

– المنهج التاريخي: وقد ازدهر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأفضى الاعتماد عليه إلى التفكير في صناعة المعجم التاريخي، كما يتجلى من خلال مجهود المستشرق "دوزي" (Dozy) صاحب "تكملة المعاجم العربية"، ومجهود "فيشر" (Fischer) صاحب مبادرة المعجم التاريخي العربي (الذي لم تسعفه ظروف الحرب العالمية الثانية من إتمامه إلى أن أدركه الموت).

– المنهج المقارن الذي يشكل لبنة أساسية من لبنات المنهج التاريخي، ويتداخل هذا المنهج أيضا بالمنهج التقابلي، ويشير الدارس إلى إرهاصات المنهج المقارن عند علماء العربية، من أمثال: "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175 هـ)، و"أبو عبيد القاسم بن سلام" (ت224 هـ)، و"ابن حزم الأندلسي" (ت456 هـ)، و"الإمام السهيلي (ت581 هـ)، و"أبو حيان الأندلسي" (ت734 هـ). وعَلَلَ الدارس انتشار هذا المنهج باكتشاف اللغة السنسكريتية في القرن الثامن عشر الميلادي.

– المنهج الوصفي: وقد اعتمد عليه المستشرقون لوصف اللغة العربية في مستويات عديدة، كالأصوات والصيغ النحوية.. وحدّد الكاتب بداية تطبيق المنهج الوصفي بظهور محاضرات "سوسير" في القرن العشرين.

– المنهج الإحصائي، وهو أحد ركائز المنهج الوصفي، ويسمح ب<<الوقوف على الظواهر اللغوية الأكثر شيوعا في اللغة الواحدة، كإحصاء أكثر المفردات شيوعاً، وأكثر التراكيب النحوية استعمالاً>> (ن م ص64).

وتطرق المؤلف في الفصل الثاني إلى منهجيات المستشرقين في تحقيق المخطوطات وفهرستها، وحصر أسباب تميّز هذه التحقيقات بحصول المستشرقين على الدعم المادي والمعنوي من قبل حكوماتهم، وإتقانهم للعديد من اللغات السامية، علاوة على الاهتمام بتحقيق التراث اللغوي العربي منذ بدايات عصر الطباعة (مثال ذلك: طبعُ متن الأجرومية لابن آجروم الصنهاجي مع ترجمته إلى اللاتينية سنة 1610م). وازداد الاهتمام بنشر أمهات التصانيف العربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. (من ذلك نشر كتاب "سيبويه" في باريس من قبل المستشرق الفرنسي "دربرنبور" (Drerenbourng) (1811–1895)، واهتمام المستشرق الألماني "هويان" (Jahn) (1837–1917) بترجمة نص سيبويه إلى الألمانية، وتحقيق مواطنه "فايل" (Weil) كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري وطبعه في "ليدن" سنة 1911.

وقد تتبّع الكاتب إرهاصات اهتمام الغربيين بالتحقيق، من خلال نشأة علم جديد يعنى بهذا الموضوع، وهو علم نقد النصوص ونشر الكتب الذي تعود بداياته الأولى إلى القرن الخامس عشر الميلادي لما بزغت نزعة إحياء التراث اليوناني واللاتيني، ولم توضع أصول هذا العلم إلاّ أواسط القرن التاسع عشر. وقد عمدَ الكاتب إلى عرض مبادئ هذا العلم الأساسية من خلال عملين شهيرين في هذا الموضوع، هما كتاب المستشرق الألماني "برجستراسر" (Bergestraesser) الذي يحمل عنوان: "أصول نقد النصوص ونشر الكتب"، وهو في أصله محاضرات ألقاها الدارس على طلبة الأسلاك العليا بجامعة القاهرة سنة 1931.

والكتاب الثاني هو للمستشرقين الفرنسيين "بلاشير" (Blachère) و"سوفاجيه" (Sauvaget) بعنوان: "قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها"، الصادر سنة 1945.

وضمن هذا الفصل خصّص الباحث مبحثا لروز مدى تطبيق المستشرقين لأصول هذا العلم في تحقيقاتهم للعديد من كتب التراث العرب–الإسلامي، منها:

- كتاب النبات للدينوري، تحقيق المستشرق السويدي "برنهارد ليفين".
- القول في البغال للجاحظ، تحقيق المستشرق الفرنسي "شارل بيلا"
- باب الكاف من كتاب الجيم، للشيباني، تحقيق المستشرق الألماني "فرنرديم"
- كتاب الأشربة لابن قتيبة للمستشرق الفرنسي "أرو توركي"
- القلب والإبدال لابن السكيت– الإبل للأصمعي– خلق الإنسان للأصمعي، وقد حقق هذه الرسائل المستشرق النمساوي "أوجست هفنر" ضمن كتاب "الكنز اللغوي في اللسان العربي"، وختم الكاتب هذا الفصل بوضع ملحق يضمّ جملة المعاجم والرسائل اللغوية التي حققها المستشرقون ونشروها، وهي كما وردت بالملحق بعدد تسعين تصنيفا (أو رسالة).

وتناول الباحث في الفصل الثاني من هذا الباب [الأول] منهجيات المستشرقين في الصناعة المعجمية، وقد استهلّ هذا الفصل بالحديث عن جهود المستشرقين في صناعة المعجم العربي، وتبيّن للدارس أن هذه الجهود ليست << كلها في مستوى واحد من الجودة والإتقان>> (ن م ص173). وقد صنفها إلى ثلاثة أنواع.

- نوع أول << فقدَ قيمته، فلم يلقَ قبولا عند متلقيه>> (ن م)
- ونوع ثان << بقي زمنا طويلا أساسا من أسس المعاجم لديهم>> (ن م)
- ونوع ثالث <<أصبحَ نادرَ الوُجود>> (ن م)

ومن معاجم النوع الأول ذكر الكاتب "المعجم العربي–اللاتيني" ومؤلفه مجهول، وقد رجّح تصنيفه في القرن الثاني عشر الميلادي، و"معجم عربي–لاتيني، ولاتيني–

عربي"، لا يُعرف مؤلفه كذلك، ويرجّح زمن تأليفه في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، و"المعجم العربي بالحرف القشتالي" للإسباني "بدرو دي ألكلا" (Pedro de Alcala) صنّفه سنة 1499 م، بغرض تيسير عمليات تنصير مسلمي الأندلـُس.

وثمة معاجم أخرى مغمورة سلكتْ مسلك العرب في التصنيف المعجمي (بعيدا عن الأهداف التنصيرية)، منها:

- معجم اللغة العربية، للإيطالي "أنطونيوس جيجايوس"(Antonius Giggeius) (1632 م).

- المعجم العربي اللاتيني للهولندي يعقوب جوليوس (Jacob Golius) (1596-1667م).

- المعجم العربي اللاتيني لجورج فلهلم فريتاخ (G.Freytag) (1788-1861)، وقد صدر المعجم في أربعة مجلدات ما بين 1830-1837.

وفي هذا الفصل ذاته يستعرض الكاتب أسس الصناعة المعجمية عند المستشرقين، بدْءا بالمستشرق "دوزي" الذي حدّدها ب "معجم الملابس" في:

- توضيح المعنى الدقيق للكلمة في نشأتها، وجرد مختلف معانيها بكل قطر عربي،
- الاستناد إلى النصوص الأصلية،
- تتبّع معاني الكلمة لدى الشعراء ولدى الكتاب (الناثرين)،
- عدم إغفال الاصطلاحات العلمية والفنية المشروحة شرحا منهجيا.

ونظرا لما يتطلبه التقيّد بهذه المبادئ من وقت وجهد؛ فإن المستشرق "دوزي" يدعو إلى التركيز على أمور ثلاثة:

1- التعليق على المصنفات وتقديم شروحات لها، أو إضافة ملاحق تشرح مفرداتها،
2- جمع كلمات تمثل مجالا محددا (مثال ذلك نهجه في "معجم الملابس")،
3- الاكتفاء برصد معجم لغة قرن واحد، أو قطر واحد.

كما أشار الكاتب إلى المبادئ التي استند إليها "إدوارد وليم لين (1801-1876) في صناعة معجمه "مدّ القاموس"، ومبادئ "لويس ماسينيون" في تصنيف "معجم الاصطلاحات الفلسفية"، وتختلف نظرة هذين المستشرقين عن نظرة "دوزي" في التصنيف المعجمي، باعتبار أن "إدوارد لين" اعتمد "تاج العروس" كأساس لمعجمه إضافة إلى عشرة معاجم أخرى من المعاجم العربية القديمة في حين يعتبر "دوزي" أن العربية الحيّة لا توجد بالمعاجم العربية القديمة، وإنما هي متضمّنة بكتب الرحلات ودواوين الشعراء وكتب الآداب، كما أنّ "ماسينيون" – شأنه في ذلك شأن "دوزي"- لم

يتقيّد في معجمه الفلسفي بعصر ومكان معيّنين، ولا بمستوى لغوي دون آخر، على أنّ الكاتب يميّز بين نهج كل منهما معتبراً أن "الألفاظ العربية جميعها ميدانا لعمله (أي ل"دوزي")، أما "ماسينيون" فكان ميدان عمله الفلسفة، وهو ميدان محدد في معانيه وألفاظه"[1].

ويعدّ "أوغست فيشر" من أهمّ المستشرقين الذين صاغوا أسساً واضحة للتصنيف المعجمي، وعرَضَ المؤلف عناصر نظرية هذا المستشرق في صناعة المعجم بعد إعادة ترتيبها على المنوال الآتي:

– مادّة المعجم، وحدّد مصادرها في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأشعار الجاهليين والمخضرمين والمولدين، والأمثال الفصيحة، وكتب أيام العرب والسير، ومجاميع الأدب والتصانيف العلمية، وكتب البَرْدي والنقوش، المجموعات والفهارس الأبجدية.

– الترتيب: دعا إلى ترتيب الموادّ على الحرف الأول فالثاني، وتـُرتـّبُ المشتقات بالنظر إلى نوعها.

– الشرح: بضبط كلمات المعجم بذكر أمثلتها أو النصوص الواردة بها، والاستشهاد بذكر المصدر، والتفرقة بين الشواهد الشعرية والشواهد النثرية، وترتيبها تاريخيا، وتمييز المعرب والدخيل، وتفسير الاصطلاحات الحديثة بأسمائها العلمية[2].

وبعد أنْ عمدَ الباحث إلى استعراض نماذج من منهجيات التصنيف المعجمي مع الرواد السالف ذكرهم، عادَ إلى استنباط الأسُس التي ارتكزوا عليها في بناء المعجم، وقد حدّدها في أربعة أسُس:

– الأساسُ الأول: مادّة المعجم، وقد اختلف المستشرقون في رصد مستوياتها بين منْ اقتصر على الفصيح دون غيره، ومنْ اعتنى باللغة الحيّة سواء كانت عامة أو فصحى. وقد اهتمّ الدارس في هذا السياق برصد مصادر العديد من معاجم المستشرقين، منها مصادر معجم "دوزي" (المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب)، ومعجم "إدوارد لين" (مدّ القاموس)، ومعجم "ماسينيون" (معجم المصطلحات الفلسفية)، ومجهودات "فيشر" في (المعجم التاريخي العربي).

– الأساسُ الثاني: المداخل، وثمة أنواع عديدة منها، فهناك: مداخل عربية صحيحة، ومداخل عربية غير صحيحة، ومداخل أعجمية، ومداخل عامية، وهو تقسيم

1– عبد العزيز الحميد، نفس المصدر، ص189.

2– تقرير عن طريقة تأليف المعجم التاريخي الكبير للغة العربية، وضعه "أ. فيشر"، مجلة المقتطف، الجزء الثالث، مجلد 114، ص6–9، عن عبد العزيز الحميد، نفس المصدر السابق، ج194/1.

اعتمدهُ "دوزي" في "تكملة المعاجم العربية"، وهناك مداخل مكوّنة من المادة المجرّدة من الزوائد، ومداخل أعجمية كما في معجم "فيشر".

– الأساسُ الثالث: الترتيب. وقد اعتمد المستشرقون على الترتيب الألفبائي بذكر المادة تليها مشتقاتها مرتبة بإثبات الأفعال المجردة ثم المزيدة بحرف وبحرفين وبثلاثة حروف، ثم الأسماء، وبإيراد الألفاظ الأعجمية بحسب صورتها.

– الأساسُ الرابع: الشرح، وتختلف الشروحات الواردة بمعاجم المستشرقين بحسب نوع المعجم، وثقافة صاحبه، وأثر العلوم الأخرى عليه.

وانتقل الكاتب بعد عرض أسُس الصناعة المعجمية عند المستشرقين إلى عرض منهجياتهم في الفهرسة اللغوية في الفصل الرابع والأخير من الباب الأول.

وتحتلّ الفهرسة مكانة هامّة في النشاط المعجمي، وتستند بدورها إلى منهاج سمّاه الكاتب أسُس الفهرسة، وهي تحديداً:

– المادة: باختيار الكلمات المناسبة لوضعها في الفهرس،

– والمداخل: بانتقاء المداخل العامة التي تندرج ضمنها المداخل الأخصّ،

– والترتيب: باتباع ترتيب محدد يختارُه المُفهرس، باعتماد الكلمات المفهرسة دون إثبات مشتقاتها، أو باعتماد المداخل من المواد الأصلية وإدراج المشتقات بعدها.

وقد قدّمَ الكاتب دراسة عميقة لأهمّ الفهارس اللغوية التي أنجزها المستشرقون، يتعلق الأمر:

– ب"المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي"، وقد صدر في سبعة أجزاء، واستغرق نشره أزيد من ثلاثة عقود[1]. وقد قام الكاتب بشرح منهجية الفهرسة بهذا المعجم، وسجّل بعض المآخذ الناتجة عن جهل المصنفين بحقائق اللغة العربية وأصول ألفاظها.

– و"مفتاح كنوز السنة" لصاحبه المستشرق الهولندي "فنسنك"، وقد ترجمه الأستاذ "محمد فؤاد عبد الباقي". وبيّن الكاتب الأسسَ التي بَنى عليها المصنف "فنسنك" فهرسة هذا العمل، واختلافها عن المنهج المتـّبع ب"المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي".

---

[1]– وأسهم في إخراجه العديد من المستشرقين، فقد صدرَ الجزء الأول سنة 1936 بإشراف رائد هذا المشروع الهولندي "أ. ج. فنسنك"، وصدرَ الجزء الثاني عام 1943 بإشراف "ج.ب. منسنج"، وصدر الجزء الثالث عام 1955 بإشراف "دي هاس"، و"فان لون"، وبمساعدة "محمد فؤاد عبد الباقي"، وصدر الجزء الرابع عام 1962، بإشراف "دي هاس" و "فان لون"، و"دي بروين"، وبمساعدة "محمد فؤاد عبد الباقي"، وقام المستشرق "بروجمان" بالإشراف على صدور الأجزاء: الخامس والسادس والسابع سنوات 1965–1967–1969.

– و"نجوم الفرقان في أطراف القرآن" للمستشرق الألماني "جوستاف فلوجيل" (1820–1870) (Gustave Flaugel)، وقد طبع لأول مرّة سنة 1842م. وقد قام الأستاذ "محمد فؤاد عبد الباقي" بترجمته إلى العربية[1].

وقد أشار الكاتب إلى أعمال استشراقية أخرى في مجال الفهرسة، من بينها:

– المعجم المفهرس لكتاب سيبويه لصاحبه المستشرق الفرنسي "جيرار تروبو"،

– معجم للصيغ اللغوية عند العرب، أنجزه فريق من المستشرقين الألمان بإشراف "مانفريد أولمان"،

– مجموعة مفردات اللغة الملحقة بكتاب أخبار الجاهلية، طبعة فلايشر، ليبزج 1831.

– معجم مفردات اللغة الملحقة بقسم من كتاب نزهة المشتاق للإدريسي، طبعة دوزي ودي خويه، ليدن، 1866م.

– معجم الألفاظ الملحقة بشرح قصيدة ابن عبدون لابن زيدون، طبعة دوزي، ليدن 1848 م.

– معجم الألفاظ الملحقة بفتوح البلدان للبلاذري، طبعة دي خويه، ليدن 1866م.

– معجم الألفاظ الملحقة بكتاب البيان المغرب لابن عذارى المراكشي، طبعة دوزي، ليدن 1851م.

– معجم الألفاظ التي ألحقها "جينبول" الابن بكتاب التنبيه في فروع الشافعية لأبي إسحاق الشيرازي، ليدن، 1879م.

– المعجم الملحق بالمكتبة الجغرافية العربية للمستشرق "دي خويه".

– المعجم الملحق بكتاب الأحكام السلطانية للماوردي، طبعة أنجر، بون 1853م.

– المعجم الملحق بديوان مسلم بن الوليد، طبعة دي خويه، ليدن، 1875م.

– المعجم الملحق بكتاب المنصوري للرازي بن حشاشة.

هذه إذن مجمل فصول الباب الأول من هذه الدراسة، وقد عرض الكاتب من خلالها منهجيات المستشرقين في الدراسة اللغوية، وفي تحقيق التراث، وفي صناعة المعاجم والقواميس، وفي الفهرسة اللغوية. فوقف عند مكامن القوّة والضعف في هذه المنهجيات. ثم انتقل في الباب الثاني إلى الدراسة التحليلية لأعمال المستشرقين. ومن بين النماذج التي قام بتحليلها: معجم "تكملة المعاجم العربية" للمستشرق الهولندي "رينهارت دوزي". وقد خصّص لدراسته الفصل الأول من الباب الثاني، فعرَّف بالمصنّف،

---

[1]– طبعة دار الكتب المصرية عام 1364 هـ، القاهرة.

وبالمصنـــَّف في طبعاته المتعدّدة، وترجمات الدكتور أكرم فاضل، والدكتور محمد سليم النعيمي، والأستاذ جمال خياط لأجزائه العشر.

وتطرّق الباحث إلى أهمية هذا المعجم، وتميّزه عن سائر الأعمال المعجمية العربية، وذكر عدة عوامل تبرز هذه الأهمية، من بينها:

– كونُ مؤلفه أعجميا يدفعُ القارئ إلى الرغبة في استكشاف ما يميز هذا المعجم الذي استند فيه صاحبه إلى منهجية خاصة، وتأثر بالصناعة المعجمية في لغته الأصلية.

– ما أثاره المعجم من صدى لدى النقاد والمهتمين بسبب نهج صاحبه الذي أدرج عددا هائلا من الكلمات العامية ببنية المعجم نظرا لموقفه من العربية الفصحى.

– إتقانه للعديد من اللغات تركتْ الأثر الجليّ في عمله لا سيما في ردّ العديد من الألفاظ إلى لغاتها الأصلية.

وقد وقفَ الدارس عند التنبيه (الوارد بتصدير المعجم) والمقدمة، اللذين استهلّ بهما دوزي معجمه، وعرض لمضامينها، بما فيها تلك التي لم ترد بالترجمة العربية، وقد عرضها على النحو الآتي:

- **مآخذ "دوزي" على المعاجم العربية، نذكر منها:**

– تفسير المعجميين العرب بعض الألفاظ بعبارات وهمية، مثل قولهم: "معروفة لدى الخاص والعام"،

– اقتصارهم على تدوين الفصحى التي لم تحْيَ سوى قرنين من الزمن، ما دفعه إلى التفكير في تصنيف المستدرك، بما أنّ وضع معجم شامل يتطلـــّب زمنا طويلا.

- **المقدمة:**

ناقش المصنف فيها العديد من القضايا المعجمية، وأدلى بموقفه من النظريات المعجمية السائدة في عصره. وقدْ رتـــّب الكاتب هذه الموضوعات تحت المحاور التالية:

– تاريخ العربية الفصحى: حدّدَ "دوزي" تاريخ الفصحى في مائتي سنة، أعقبها التغير بسبب الاختلاط بالعجم،

– مظاهر التغيّر: من الدلائل التي ساقها "دوزي" للبرهنة على تغيّر الفصحى: إهمال الإعراب بعد انتشار اللحن، واستعمال الألفاظ بدلالات جديدة، واستعارة العديد من تعابير الشعوب المغلوبة (كالسريان والفرس والأقباط والبربر والإسبان والأتراك)، واستخدام اللغة العامية في التصنيف (وأورد مثال الرحّالة المقدسي) وفي التعليم (مثال النهج الذي نهجه نحاة الأندلس).

– موقف العلماء من التغيّر الذي لحق الفصحى: لقيت هذه التغيرات معارضة شديدة من المحافظين على نقاء عربية القرآن الكريم، وقد خاض "دوزي" ضدّهم حملة شعواء باتهامهم بالجهل لأن "اللغات كالأفكار تتغيّر" [1].

– المعاجم العربية ومعاجم المستشرقين: انتقد "دوزي" المعاجم العربية القديمة والحديثة على السواء لأنها لا تعكس اللغة العربية في استعمالاتها اليومية، كما انتقد معاجم المستشرقين باستنادها على المعاجم العربية، <<أي أنها معاجم مقلــّدة>>[2]. وخصّ بالذكر معاجم "جوليوس" و"فريتاخ" و"لين"، لذا تبيّنت الحاجة الماسّة إلى معجم عربي حديث يتدارك هذه النواقص.

● مصادر "التكملة":

ذكر "دوزي" عددا كبيرا من المصادر التي اعتمد عليها في تصنيف معجمه، وهي بالأساس:

– تعليقات المصنّف التي جمعها طوال ثلاثة عقود، معاجم ألفت في العصر الوسيط بإسبانيا (المعجم العربي اللاتيني، معجم عربي لاتيني– ولاتيني عربي، كتاب المفردات الكبير الإسباني العربي)،

– معاجم حديثة (ك"محيط المحيط" للبستاني، "المعجم الفرنسي العربي" لإلياس بقطر المصري، "المعجم العلمي العربي الفرنسي" ل"بوسيير" (Baussier)، "كتب المفردات العربية" ل"باجني" (Pagni))، و"همبرت" (Humbert)، و"هلو" (Helot)، و"رولاند دي يبسي" (Roland de bussy)، و"دومبي" (Dombay)، و"شربونو" (Cherbonneau).

كما اعتمد أيضا على كتب الرحالة، ومصادر عربية قديمة (من مثل: كتب التاريخ والسير، وكتب اللغة والأدب، وكتب الجغرافيين والرحالة، والإجازات والوثائق، وكتب الأمثال والقصص، وكتب النبات، وكتب الأطباء، وكتب أحكام القضاء)، ومجاميع ومعاجم ألفاظ حديثة، ومقتطفات من مجلات وصحف، إضافة إلى مساهمات أصدقائه، كالمستشرق "رايت"، والمستشرق "سيمونيه"، والمستشرق "أماري" والمستشرق "دي خويه". وقد سجّل الكاتب عدّة مؤاخذات بخصوص طبيعة هذه المصادر وما يعتريها من نقص (كما سيأتي لاحقا).

وبعد أن قام الكاتب باستعراض موضوعات مقدمة "التكملة"؛ شرع في الدراسة التطبيقية لمعجم "دوزي" باستخراج ظواهره اللغوية ونقد منهج البناء المتــّبع في تصنيف المعجم.

1– مقدمة "تكملة المعاجم العربية"، ترجمة النعيمي 13/1، ترجمة أكرم فاضل، ص: 254–255، عن عبد العزيز الحميد، نفس المرجع، ج301/1.

2– عبد العزيز بن الحميد، نفس المرجع، ج306/1.

ولعلّ أبرز ما سجله الكاتب من مؤاخذات عن "التكملة"، أن صاحبه تعهّد بتدوين الألفاظ غير المدوّنة بالمعاجم العربية، غير أنه يثبت العديد من الكلمات الموجودة بالمعاجم العربية القديمة. ويُعلّل الكاتب نهج "دوزي" هذا بجملة أمور:

- اعتماده على النصوص العربية عوض المعاجم جعله يظن أنها غير مثبتة بالمعاجم،
- تخصصه في التاريخ من أسباب وقوعه في التكرار دون تثبّت،
- ورود العديد من الألفاظ التي اعتبرها مُستدركة في المعاجم العربية بصيغ اشتقاقية أخرى.

وقد حصر الكاتب زهاء 173 كلمة في أجزاء المعجم الثمانية اعتبرها "دوزي" من المستدرك بينما هي مثبتة بالمعاجم العربية التراثية. وقد أدرج ملاحظاته ضمن نماذج متعددة:

- فمنها ما أخطأ "دوزي" في تفسيره، أو نقله عن غيره،
- ومنها ما أكسبه "دوزي" دلالة جديدة أتى بها السياق لا الكلمة،
- ومنها ما طابقت فيه الدلالة الواردة ب"التكملة" الدلالة الواردة بالمعاجم،
- ومنها ألفاظ وردت في المعاجم بصيغ أخرى قياسية.

ووقف الكاتب أيضا في دراسته عند الألفاظ الأعجمية والعامية بمعجم "دوزي"، وقام بجرد التصحيفات الواردة ب"التكملة"، وأخطاء أخرى في التفسير وفي الصرف والصيغ، إضافة إلى عيوب تخصّ ضعف الأسلوب والإبهام في شرح المداخل، وعدم تنبّه المستشرق للمعاني المجازية، وعيوب أخرى في منهج البناء، كإغفال ذكر موقع المادة من المصدر، واعتماده على المعاجم العربية مع أنه يستدرك ما فاتها، والإطناب في مواضع دون أخرى، والاضطراب في الإحالة.

وتوَّجَ الكاتب دراسته المسهبة عن معجم "التكملة" بإيراد ملاحق استهدف منها الزيادة في الإيضاح، وهي:

- ملحق الكلمات التي ذكرها "دوزي" وسبقته المعاجم العربية إلى تدوينها،
- ملحق الكلمات التي استدركها "دوزي" على المعاجم بلفظها،
- ملحق الكلمات التي استدرك "دوزي" دلالات جديدة لها،
- ملحق الكلمات الأعجمية في المعجم،
- ملحق الألفاظ العلمية في المعجم.

وبالنظر إلى موجة الردود التي أثارها معجم "دوزي" لما تضمّنه من ثورة على أسس الصناعة المعجمية، ونظرته الخاصة إلى طبيعة الفصحى؛ فقد خصَّص الكاتب

مبحثا بنهاية الفصل لعرض جملة من الدراسات العربية التي قامت بدراسة هذا المعجم، ونقد منهجيته في البناء، ومن هذه الدراسات:

– دراسة "إبراهيم اليازجي"، بعنوان "تكملة المعجمات العربية"، وردت في مجلة الطبيب، السنة الأولى 1884–1885 في أربع حلقات[1].

– دراسة "صالح علي صالح المحويتي"، بعنوان "تكملة المعاجم العربية للمستشرق رينهارت دوزي، دراسة نقدية لمنهج الجزء الأول ومصادره"[2].

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني تناول الكاتب بالدراسة أنموذجا آخر من نماذج الأعمال المعجمية للمستشرقين، يتعلق الأمر ب"المعجم اللغوي التاريخي" للمستشرق الأماني "أوجست فيشر" (1865–1949) (August Fischer). وإن خصَّص الباحث زهاء خمسين صفحة (أي نصف ما احتلته دراسته ل"التكلمة")؛ فقد قام بدراسة تشريحية لمعجم "فيشر"، ولعلّ مردّ الفرق بين الدراستين يكمن في تمكّن الباحث من الاطلاع على "التكملة"، وعدم تمكّنه من الحصول على جذاذات المستشرق "فيشر" التي أهداها هذا الأخير إلى المجمع القاهري، ذلك أن الدارس ارتحل إلى مقرّ المجمع بغرض حيازة نسخة منها، فأنكر الرئيس السابق للمجمع "ابراهيم الترزي" توفر المجمع عليها[3].

والواقع أن هذا المعجم الذي لم ينته "فيشر" من تحريره أثار جملة من الردود، وغدا مأمل المعجميين العرب قاطبة، نظرا لافتقار العربية إلى معجم تاريخي يؤرّخ لحياة ألفاظها.

ويرى الكاتب أن الخطة التي قدمها "فيشر" إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن "المعجم الكبير" هي نفسها خطة معجمه التاريخي، وتنقسم هذه الخطة إلى خمسة مقاصد:

. المقصد الأول: ذكر فيه "فيشر" أنماط مصادر المعجم،

. المقصد الثاني: خصصه لمنهجية جمع مواد المعجم،

. المقصد الثالث: تحدث فيه عن كيفية ترتيب المعجم،

. المقصد الرابع: ضمّنه القواعد التي سينهجها في إدراج المداخل وصياغة تعريفاتها من ضبط الكلمات وترتيب الشواهد..

---

[1]– وردت هذه الدراسة أيضا محققة من قبل أحمد عيد زيدان في مجلة "المورد"، مجلد 11– عدد 4– 1982، صص71–88.

[2]– وهو بحث لنيل درجة الماجستير ناقشه الباحث سنة 1411– 1412 هجرية، ولم يذكر الدكتور عبد العزيز بن الحميد الجامعة التي نوقش بها البحث.

[3]– انظر هامش 2 من ص 465 من كتاب عبد العزيز بن الحميد محل الدرس.

. المقصد الخامس: وهو المرحلة النهائية، يخصّ نقل محتويات المعجم إلى لغة أجنبية (ألمانية أو إنجليزية أو فرنسية..).

وقد شرعَ الكاتب في تحليل ما طـُبعَ من هذا المعجم، أي الجزء الأول، ويضمّ مقدمة احتلت 34 صفحة، وموادّ من حرف الهمزة جاءت في ثلاثة وخمسين صفحة.

- مقدمة المعجم:

مؤرّخة بتاريخ 10 مارس 1947 ميلادية، وهي شديدة الأهمية لتضمّنها خلاصة نظريته المعجمية بخصوص بناء المعجم اللغوي التاريخي.

ولقد قسّم الكاتب هذه المقدمة (على غرار دراسته ل"التكملة") إلى محاور عديدة، توالت على النحو الآتي:

- قيمة المعاجم العربية وكتب اللغة:

خلافا لرأي "دوزي" في المعاجم العربية؛ فإن المستشرق "فيشر" لا ينكر فضل هذه المعاجم، وينوّه بجهود العرب القدامى في الصناعة المعجمية، قائلا: <<إذا استثنينا الصين، فلا يوجد شعبٌ آخر يحقّ له الفخار بوفرة كتب علوم لغته وبشعوره المبكّر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول وقواعد غير العرب>> [1]. وقد أرجع هذه النهضة المعجمية إلى حاجة العرب إلى التمييز بين الفصيح والمولد، ورغبتهم في التفقه في خصائص لغة القرآن الكريم.

ويذكر "فيشر" أن النظرة المعيارية إلى اللغة العربية أسقطت مصنفي المعاجم العربية القديمة في نواقص عديدة، منها:

- اشتمالها على الفصيح دون الألفاظ المولـّدة والمُعرّبة،
- عدم العناية بالجوانب التاريخية للمداخل المعجمية،
- عدم ضبط مقياس الفصاحة،
- إغفال المادة العلمية المبثوثة بكتب أيام العرب والسير والمغازي..

- قيمة المعاجم العربية التي ألفها غربيون:

يرى "فيشر" أن المعاجم العربية التي صنفها مستشرقون تشكو من نقص في تمثيل واقع اللغة العربية، فهي عموما تهذيب للمعاجم العربية القديمة، أو ترجمة لها، وهو وإنْ أثنى على معجم "لين"، وأحال إليه مرتين في مادة "أبب"؛ فقد أشار إشارة عابرة إلى معجم "دوزي": "التكملة".

- طريقة "فيشر" في دراسة الألفاظ:

---

[1]- عبد العزيز بن الحميد (2012)، أعمال المستشرقين.. ج2/ 473.

يرى "فيشر" ضرورة اشتمال المعجم على جميع مفردات اللغة، ومن دلائل تمكّن هذا المستشرق من العربية أنه يدعو إلى عرض مداخل المعجم بالاستناد إلى وجهات نظر سبع:

– الوجهة التاريخية: وتهدف إلى تتبّع تطور معاني الكلمة في جميع مراحلها مع إثبات شواهدها مرتبة ترتيبا كرونولوجيا.

– الوجهة الاشتقاقية: ويُبحَث من خلالها عن أصول الكلمات وتصاريفها المختلفة وإرجاع الكلمات المعربة إلى لغاتها الأصلية.

– الوجهة التصريفية: تقوم على تحديد الصيغ التصريفية للكلمة والتنبيه إلى عدم استعمال صيغ قياسية.

– الوجهة التعبيرية: ويقصد "فيشر" بهذه الزاوية تحقيق معنى (أو معاني) الكلمة، ومراعاة ضوابط محددة في حالة تعدّدها الدلالي.

– الوجهة النحوية: وتتناول ترتيب الكلمات، ومراعاة الإضمار والحذف، وتحديد تاريخ ظهور هذا التعبير أو ذاك. ويعلق الدارس على العنصر الأخير قائلا: <<هذا الجانب لا أرى أن له علاقة بالناحية النحوية إلا أن قـُصِد تركيب الجملة لاعتماده على القواعد النحوية>> [1].

– الوجهة البيانية: وتستلزم البحث في علاقات الكلمة اللازمة لها، كصيغ الإتباع والمزاوجة، وصيغ المشاكلة، وصيغ التوكيد المشتقة من الاسم المؤكد.

– الوجهة الأسلوبية: وفيها يهتمّ المعجمي بالمحيط اللغوي الذي تستعمل فيه الكلمة أو التعبير أو التركيب استعمالا عاما أو خاصا.

- مصادر المعجم:

أحصى الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" المصادر التي أثبتها "فيشر" في الجزء المطبوع من معجمه، فوجدَ أنها تبلغ 292 مصدراً، وأشار إلى أنّ المستشرق الألماني كان يذكرها في متن المعجم وليس في حاشيته، وتميّزت طريقته في الرجوع إلى المصادر بالمميزات التالية:

– يذكر المعنى، ثم يثبت المصدر، وينقل منه شرح المعنى،

– يذكر المعنى، ثم يوثق مصدره، وينقل منه شواهد على المعنى،

– يذكر اللفظ ومعناه والمصدر دون أيّ نقل.

- إكثاره من الرموز والمختصرات:

---

[1]– نفس المرجع، ج479/2.

استعمل "فيشر" في الجزء المطبوع من معجمه العديد من الرموز، وقد اختصرتْ حتما حجم الكتاب، مثال:"هلج" --- هلم جرا، "موسا" --- الموضع السابق، " فق " --- فقرة، .... ويرى الدارس أنّ الإكثار من هذه الرموز يثقل على القارئ العربي الذي لم يعتد على هذا الأسلوب، ويزيد من غموض النص[1].

وقد اختار الباحث نموذج "الألف" من المعجم لدراسة تصور "فيشر" المعجمي. كما أقام في نهاية هذا الفصل موازنة بين معجم "فيشر" و"المعجم الكبير" الذي أصدر المجمع القاهري بعض الأجزاء منه ليتحقق من مدى التفاعل بين المعجمين، عِلماً أنّ "فيشر" سبق له أن أهدى جذاذات معجمه إلى المجمع لاستثمارها في بناء المعجم الكبير، أو أيّ معاجم أخرى. وانتهى الدارس من خلال عرض بعض مواد المعجمين إلى تأكيد حصول هذا التفاعُل، قائلا: <<يتضح ممّا سبق وضوحُ العلاقة بين المعجمين، والتقارُبُ بينهما في ذكر المعاني. وأغلبُ الظنّ أنّ واضعي "الكبير" استعانوا بجزازات "فيشر" التي أهداها إلى المجمع، وكان من الاقتراحات التي طرحتْ للاستفادة منها أنْ يُستعان بها في وضع المعاجم التي يصدرها المجمع>> [2].

ويشير الدارس أن جلسات المجمع القاهري تضمّنت دعوات بعض أعضائه إلى توحيد العمليْن (معجم فيشر والمعجم الكبير)، وإصدارهما في صيغة مُشتركة[3].

وانتقل الكاتب إلى دراسة معجم آخر من معاجم المستشرقين، وهو "معجم اللغة العربية الفـُصحى"، وقدْ صنفهُ مستشرقون ألمان، وهم: "يورج كريمر"، و"هلمون حيتيه"، و"أنطون شبيتالر". والأكيد أن هذا المعجم لم يحظ بدراسة مستوفية من قِبَل الدارس لاكتفائه بتعريف محتويات المعجم من خلال ما ورد بدراسة الدكتور "رمضان عبد التواب" المنشورة بمجلة المجمع القاهري، وعدم تمكّنه من الاطلاع عليه. لذلك احتل التعريف بهذا العمل مجرد أربع صفحات.

ويتميز هذا الإصدار بإبراز معاني الكلمة في سياقاتها المختلفة، فلا غرو أن يتضمّن المجلد الأول ثلاثة وأربعين ألفا من الاقتباسات والاستشهادات، كان الهدف من إدراجها إظهار معاني الكلمة المتعددة بتعدّد السياقات، وتمييز المعاني الحقيقية عن المعاني المجازية، وتتبّع تطور معاني الكلمة.

ويُستهلّ هذا المعجم بحرف "الكاف" (عوض "الألف") لأنه اعتـُبر تكملةً لمعجم "لين" الذي انتهى بحرف القاف.

1- نفس المرجع السابق، ج494/2.

2- عبد العزيز بن الحميد، المرجع السابق ج503/2.

3- نفس المرجع السابق.

وثمة تفاوُت في دراسة هذه المعاجم الثلاثة بالنظر إلى حجم هذه الأعمال، ومدى اطلاع الدارس عليها. وقد هدف من خلال دراستها إلى تقديم صورة عن جهود المستشرقين في تصنيف المعاجم اللغوية العربية.

كما تضمّن الفصل الثاني من الباب الثاني دراسة لثلاثة نماذج من معاجم الموضوعات، وهي:

- المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب، للمستشرق الهولندي "رينهارت دوزي"،

- محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية للمستشرق الفرنسي "لويس ماسينيون"،

- العريف، معجم في مصطلحات النحو العربي (عربي-انجليزي/ انجليزي-عربي)، للمستشرق البريطاني "بيير كاكيا".

ففي عرضه للمعجم الأول تحدث الكاتب عن سياق تأليفه، بمناسبة إعلان المعهد الملكي الهولندي سنة 1841م عن المسابقة المخصصة لأحسن بحث عن الألبسة التي كان يرتديها الجنسان من العرب في مختلف العهود، وفي شتى الأقطار العربية-الإسلامية، أو تلك التي ما زالوا يلبسونها. وقد فاز "دوزي" بهذه المسابقة، بعدما ألّـَف "معجم الملابس"، وطبع العمل في "أمستردام" سنة 1845م تحت عنوان: "المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب"، وصدرَ في بيروت عن مكتبة لبنان عام 1968 م.

وقد قام الدارس بتحليل مقدمة المعجم لأنها تكشف عن علم المصنّـِف في شبابه، إذ صنـَّف هذا العمل وهو لا يتجاوز الثانية والعشرين، أي قبل ثلاثين سنة من تصنيف "تكملة المعاجم العربية". وقد تضمّنت المقدمة العديد من الموضوعات، أشار "دوزي" من خلالها إلى تأخر الدراسات في فقه اللغة العربية مقارنة بالعلوم التاريخية والجغرافية التي عرفت تقدما بارزا. ثم تطرق إلى أسُس الصناعة المعجمية التي عرضناها فيما سبق.

وخصّص المصنف المدخل للحديث عن الملابس في الأقطار الإسلامية، واختلاف أزياء العرب باختلاف مواطنهم وتأثرهم بالأجانب الذين يتعايشون معهم.

وقد علـّل الدارس تطرّق المصنِف إلى هذا الموضوع في المقدمة بعدم نـُضج تجربته المعجمية، بحيث لم تتشكّل بعد في ذهنه نظرية عن الصناعة المعجمية كما كان الحالُ عليه في "التكملة"، إضافة إلى عوامل خارجية تتمثل في مسابقة المعهد الملكي الهولندي التي <حلم تمهل صاحبه -وهو الشاب اليافع- إلا أن يكون ناقلا وجامعا مادّة معجمه.. ولم يكن لديه الوقت ليخرجه ممثلا لنظرية في المعجم -كما كان عليه [في]

"التكملة"- يكون لها أثرٌ في الدراسات المعجمية العربية>>[1]. ونحنُ لا نرى ضيْرا في إشارة المعجميّ بمقدمات معاجم الموضوعات أو المعاجم القطاعية إلى الموضوعات التي يعرض مصطلحاتها أو تسمياتها بمتون المعاجم.

- ترتيب مداخل المعجم:

رتـــَّبَ "دوزي" مداخل معجمه ترتيبا ألفبائيا بصورتها الكتابية، ورتَّبَ صيغها المشتقة وفق الترتيب الذي نهجه المستشرقون.

- منهجية شرح المداخل:

سلك "دوزي" طريقة غير مطردة في شرح أسماء الألبسة، <<فأطال واستطرد في مواضع، واختصر في أخرى، وكان استطراده أحيانا بزيادة الشواهد والشرح، وأحيانا أخرى بذكر قضايا لا حاجة إليها في المعجم>>[2].

ونهجَ "دوزي" عدة طرق لشرح المداخل، فكان:

- ينقل تعريفات اللغويين والكتّاب ويعلق عليها،
- أو يثبت المعنى ويشرحه مع تقديم الشواهد،
- أو يعتمد نظام الإحالة، إذا سبق له التطرق للموضوع،
- أو يصوغ المعنى بأسلوبه الخاصّ مع ذكر المرجع،
- أو يثبت استنتاجاته مع الإحالة إلى النصوص.

ومن دلائل سعة ثقافة هذا المعجمي واستفادته من تقنيات الصناعة المعجمية الحديثة ومن إتقانه للعديد من اللغات أنه كان يبحث عن أصول الأسماء في اللغات الأخرى، ويتتبّع تطورات المعنى منذ نشأنها، واختلاف دلالات التسمية من قطر إسلامي إلى آخر. كما كان يحدد تاريخ الكثير من التسميات، ويقتفي آثارها في رحلاتها من لغتها الأصلية إلى بقية اللغات، ويقف أحيانا عند اشتقاقات المدخل المعجمي.

ويرى الدارس أن المستشرق "دوزي" ميز في هذا المعجم بين مستويات لغوية عديدة:

-فهناك الكلمات الفصيحة، وقد نقل غالبيتها عن "القاموس المحيط"، ك"الجديل"، و"الجديلة".

- وهناك الكلمات المولدة في لفظها، لم يستعملها فصحاء العرب، وقد اشتقها المتأخرون من كلمات عربية، ك"التحتانية"، وهو ثوب يُلبَس تحت بعض الملابس.

---

[1]- نفس المرجع، ج518/2.
[2]- نفس المرجع، ج520/2.

– وهناك الكلمات المولدة في معناها، وهي ألفاظ فصيحة اتسعت دلالاتها، وقد خصّص لها الكاتب جدْولا بهذا المبحث.

– وهناك الكلمات الدخيلة التي أشار "دوزي" إلى أعجميتها.. وحدّد لغتها الأصلية، ككلمة "الكبّوط"، (وهي من أصل إسباني "Capote"، انتقلت إلى لهجة عرب الأندلس والمغاربة بمعنى "معطف بلا كمّين")[1].

– وهناك الكلمات العامية التي حدّد لهجة البلد التي تستعملها، ككلمة "الإيزار" في اللهجة المصرية[2].

وقد تنبّه الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" إلى المكانة التي حظي بها معجم "القاموس المحيط" في معجم "دوزي"، بحيث كان حاضرا في مختلف أطوار المصنَّف، فهو يشير إلى الكلمات الغائبة من "القاموس"، وهي تبلغ زهاء 102 تسمية، عمد الدارس إلى جردها في جدول يضمّ المفردة، والإحالة إلى موضعها بمعجم "دوزي"، وتوضيحات تخصّ دلالتها، ويشير أيضا إلى الكلمات التي ليست في "القاموس" بالمعنى المراد، أثبت الدارس عشرين أنموذجا منها في جدول توضيحي.

كما أبرز الكاتب القيمة الكبرى للشواهد بمعجم "دوزي"، وهي مقتبسة من الحديث النبوي الشريف، أو من كتب اللغة، وكتب الأمثال، وكتب الأدب، والقصص، وكتب الرحلات والتاريخ والدواوين الشعرية.

ومع أنّ الدارس سجّل عدة مآخذ على معجم "دوزي" (منها: الاعتماد على شروحات مبهمة، وتقديم تفسيرات حرفية للألفاظ)؛ فقد نوّه بالمجهود الذي بذله هذا المستشرق لبناء معجم يضمّ مادة ضخمة في مقتبل شبابه، وقد مثّلَ اللبنة الأولى الذي ستحفــّزه لاحقا على الاستدراك على المعاجم العربية في "التكملة".

ولقي كتاب "محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية" للمستشرق الفرنسي "لويس ماسينيون" (1883–1962) عناية الدارس الذي قدّمَ نبذة عن حياة المصنّف وتميّزه بدراساته عن التصوف عامة والحلاج بصفة خاصة. وأشار إلى اهتمامه بموضوعات اللغة، كما يتبين من منشوراته بمجلة المجمع القاهري، ومن مشاركته في وضع خطط بعض المعاجم. وقد تمّ تعيين "ماسينيون" عضوا بمجمع اللغة العربية منذ نشأته عام 1933 إلى 1956، ثم عضوا مراسلا إلى حين وفاته سنة 1962.

وقد اعتبر الكاتب في دراسته لمصنّف "ماسينيون" أنه محاولة لصنع معجم للمصطلحات الفلسفية العربية، وهو في أصله محاضرات ألقاها المستشرق الفرنسي

---

[1]– وردت التسمية في "معجم أسماء الملابس" دوزي، ج18777/3، عن عبد العزيز بن الحميد، ج537/2.

[2]– معجم أسماء الملابس، ج37/1، عن عبد العزيز بن الحميد، ج537/2.

على طلبة الجامعة المصرية القديمة بين عام 1912 و1913م، سجلها أحد طلبته (وهو توفيق مرعشلي) تحت عنوان "محاضرات في تاريخ المذاهب الفلسفية بالجامعة المصرية"، وقد قام "ماسينيون" بمراجعتها، وعرّف بالأعلام، وأثبتَ الفهارس والمراجع العربية والأجنبية، وسمى هذه النسخة المعدّلة: "محاضرات في تاريخ الاصطلاحات الفلسفية العربية"[1].

وقد اعتبرَ الدكتور عبد العزيز بن الحميد هذه المحاضرات موسوعة شاملة لتاريخ الفلسفة تكشف عن عُمق معرفة المصنِّف، ومنهج البناء الدقيق المُعتمد، والذي يقوم على ذكر المصطلح العربي، وتعقـّب معانيه في مختلف التيارات الفلسفية الإسلامية، وذكر أصله اليوناني، ومقابليه الفرنسي والإنجليزي (وأحيانا يذكر أيضا مقابليْه الألماني واللاتيني) مع الإحالة إلى مضادّ المصطلح. وفي حالة استحداث المصطلح الفلسفي؛ كان يكتفي بترجمته إلى العربية، وشرح معناه.

وقد تضمّنت محاضرات "ماسينيون" إشارات إلى طريقة صنع المعجم، وقد استخلص منها الدارسُ خطوتين أساسيتين:

1- جمْع المصطلحات الفلسفية،

2- ترتيب المصطلحات على حروف المعجم.

واعتبرهما أهمّ أساسيْن من أسُس صناعة المعجم، وهما الجمع والوضع[2].

ويشير الدارس بخصوص طريقة معالجة المصطلحات الفلسفية المتضمّنة بمحاضراته إلى أنها تقوم على ذكر:

"- المعنى الأصلي اللغوي، الأصل اليوناني، الترجمة التي نـُقِلتْ من القرون الوسطى من اللغة العربية إلى اللاتينية، الحدود عند فلاسفة العرب، المعنى الحالي، مراجعة المترادفات"[3].

كما أشار الباحث إلى مصادر هذه الموسوعة الفلسفية، وقدّمَ نماذج من دراسته للاصطلاحات الفلسفية كما وردت ب"المحاضرات".

ويقدم الكاتب أنموذجاً ثالثا من نماذج معاجم الموضوعات، يتعلق الأمر بتصنيف المستشرق "بيير كاكيا" في مجال الاصطلاحات النحوية، وقد سمّاه "العريف، معجم في مصطلحات النحو العربي (عربي- انجليزي/ انجليزي-عربي)".

---

[1]- وقد حققت الدكتورة زينب محمد الخضيْري التي تتلمذت على يد المستشرق هذا التصنيف، وأضافتْ إليه مقدمة وحواشي، وطبع بإشراف من المعهد الفرنسي للآثار الشرقية (دون تاريخ).

[2]- انظر أصل هذين المبدأين في مقدمة "لسان العرب" لابن منظور.

[3]- عبد العزيز بن الحميد، نفس المرجع، ج2/569-570 بتصرّف.

وقد تبيّنَ للدارس من خلال دراسته لهذا المعجم أنّ صاحبه <<لم يزد على جمع مصطلحات النحو وترتيبها>>[1]. لذلك اقتصر في دراسته على العرض والوصف، باستهداف <<إسعاف الدارس للتراث العربي بتعريف المصطلحات التي تصادفه في كتب اللغة>>[2].

وعرضَ الدارسُ طريقة ترتيب مداخل المعجم باتباع الترتيب الهجائي بحسب الحروف الأصلية التي دوّنها المصنف بين معقوفتين، وجاءت المصطلحات النحوية كمداخل فرعية تابعة لهاته الأصول بتمييز المجرد منها عن المزيد.

ويتضح أن المعجم تضمّن حالات تكرار كثيرة، فالمصطلحات الجمل أو المصطلحات المترادفة تذكر في كل موضع من مواضع ورود جزء منها أو بمواضع ورود مرادفات المصطلح.

ويلاحظ الدارس أن موادّ المعجم تضمّنتْ العديد من المصطلحات لا صلة لها بالنحو، كالمصطلحات الصوتية[3] والمصطلحات البلاغية، ومصطلحات أخرى تعدّ مجرد كلمات عامة، من قبيل: "مُؤْذن"، و"بَحْث"، و"ذِكر"، و"مُعادِل"، و"غريب"، و"قاعدة"، و"تمرين"، و"تغليب". كما أثبت المصنف جملا أو أجزاء جمل، وهي عبارات عامة تعدّ مكوّنا من مكوّنات اللغة الواصفة للخطاب النحوي، من ذلك: "قولاً واحداً"، "قائم مقام كذا"، "منزّل منزلة القاصر"[4].

ومن المآخذ الأخرى التي سجلها الدارسُ في عرضه لهذا المعجم، أنّ مداخل المعجم جاءت مجرّدة من الشرح أو التعليق، ما عدا ترجمتها إلى ما يُقابلها في الإنجليزية، وهي ترجمات استلهمها من كتابيْن رائديْن في دراسة النحو العربي للمستشرقين "هاول" و"رايْت".

وقد استخلصَ الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" بعد دراسته لهذه النماذج الثلاثة من نماذج معاجم الموضوعات للمستشرقين "دوزي" و"ماسينيون" و"كاكيا" أنّ التجديد في تصنيف المعاجم اللغوية من قبل المستشرقفين أكبر وأوضح منه في تصنيفهم لمعاجم الموضوعات[5].

وضمّ الفصل الثالث من الباب الثاني دراسات معجمية أنجزها بعض المستشرقين، يتعلق الأمر بالمستشرق الألماني "فرنرديم" (Werner Diem) (1944–...) الذي درسَ أحد أقدم المعاجم العربية في: "كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني"، والصادر

---

[1]– نفس المرجع، ج578/2.

[2]– نفس المرجع السابق.

[3]– ونحن نرى أن النحو بمعناه العام ضمَّ في مراحله الأولى: النحو والصرف الذي تداخلت موضوعاته بالموضوعات الصوتية.

[4]– نفس المرجع، ج585/2.

[5]– المرجع السابق، ج586/2.

ب"ميونيخ" سنة 1968، وبالمستشرق الإسباني "رودريكيز كابانيلاس" (1916- ...) (Rodriguez Cabanelas) صاحب كتاب "ابن سيده المرسي، حياته وآثاره"[1]. وبالمستشرق الألماني "يوهان فك" (1894-1974م) (Johann Fuck) مُصنِّف "العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب" المنشور عام 1950م[2]. والدراسة الرابعة والأخيرة بهذا الفصل هي للمستشرق الأمريكي ذي الأصل الأوكراني "جاروسلاف ستتكيفتش" (Jaroslav Sttkevch) [3].

ما يجمع بين هذه الدراسات أنها تنظر في قضايا المعجم العربي سواء برصد ظواهر معجمية في معاجم قديمة (للشيباني وابن سيده) أو بتتبّع مظاهر تطور اللغة العربية في ألفاظها وأساليبها، وهي ظواهر ذات صلة وثيقة بالمعجم.

وقد توخّى الدارس من خلال تناول هذه النماذج <<معرفة قدرة المستشرقين على دراسة المعاجم العربية وفهمها وإبصار مزاياها وعيوبها، وطرح مسائل المعجم ومناقشتها>>[4].

وقد عرض الكاتب فصول دراسة "فرنرديم" (Werner Diem)، وهي تتضمن ترجمة لأبي عمرو الشيباني، ودراسة لمخطوطة "كتاب الجيم"، وتحليلا لمنهج الشيباني في هذا التصنيف، وجرداً لمصادر الكتاب ولائحة الرواة الذي أخذ عنهم المصنِّف، وطريقة شرحه للمداخل، وأثر "كتاب الجيم" في المعاجم العربية. وثمة خلاصات عامة بهذا البحث لخصها الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" على النحو الآتي:

- تـُمكِّن الدراسة من التعرّف على شخصية الشيباني الذي عاش ألف سنة قبل وقت تأليف كتاب "فرنرديم"،
- تتبّع التطورات التي مسّت المعجم العربي في مراحله الأولى،
- إشارة مصنف "كتاب الجيم" إلى الدواوين المفقودة،
- التعرّف على مواقف المعجميين من أقوال الرواة الأعراب،
- عدم تفرقة الأقدمين بين الشواهد الشعرية بحسب عصورها (وهو يشير بهذا الصدد إلى تميّز الكتاب على صغر حجمه بتضمنه أربعة آلاف وثلاثمئة بيت شعري)،

---

[1]- ترجم الكتاب "حسن الوراكلي، ونشره في أعداد مجلة المناهل قبل أن تتكفل الدار التونسية للنشر بطبعه سنة 1980م.

[2]- وقد حظي بترجمتين عربيتين، الأولى من قبل "عبد الحليم النجار"، والثانية من قبل "رمضان عبد التواب".

[3]- وقد ترجم كتابه "محمد حسن عبد العزيز ونشرته دار النمر للطباعة بالقاهرة.

[4]- عبد العزيز بن الحميد، نفس المرجع، ج2/589.

–احتواء "كتاب الجيم" على مواد معجمية لا محلّ لها بمعاجم أخرى، <<وبسبب قلــّة أخذ المعاجم منه بقيتْ بعض موادّه دون انتقال>>[1].

وانتهى الكاتب في هذا المبحث بعرض دراسة نقدية لكتاب المستشرق "فرنرديم" أنجزها الكاتب "عبد العزيز بن ناصر المانع"، غير أنّ جملة الملاحظات التي لاحظها على الكتاب <<تكاد تكون كلها على المترجم>>[2].

وفي المبحث الموالي فصَّلَ الكاتب الحديث عن دراسة المستشرق "روديكيز كابانيلاس": "ابن سيده المرسي، حياته وآثاره". وقد تضمّنت عشرة فصول، ذكر فيها مصادر ترجمة ابن سيده الأندلسي، ومراحل حياته، وتنقلاته من "مرسية" إلى "دانية" (ببلاط أميرها "مجاهد العامري")، وآثاره اللغوية والأدبية والمنطقية، ونظر في مقدمة "المحكم" وطريقة ترتيبه. وبحث في منهج المصنــِّف في معجمه "المخصّص"، ومدى اهتمامه برصد مصطلحات الحضارة والثقافة، وعرض مضامين هذه الموسوعة اللغوية– المصطلحية. وأقام مقارنة بين المعجمين ("المحكم" و"المخصص") في ثلاثة جوانب: زمن تأليف كل منهما، مصادرهما، والمواد المدوّنة بكل معجم. وانتهى بدراسة اجتماعية لمواقف ابن سيده من ملوك الطوائف والفقهاء والأدباء، وأقاربه.

وزوّد المستشرق "كابانيلاس" دراسته بملحقين، أولهما: نصوص ترجمة ابن سيده، وثانيهما: مسرد أسماء الأعلام وأعمالهم التي استفاد منها ابن سيده في المعجمين.

ولعلّ أهمية هذه الدراسة تتبيّن في كشف "كابانيلاس" عن العديد من مميزات "المخصص"، وأهمها:

– استفادة ابن سيده من منهج التصنيف المعجمي عند أبي عبيد بن سلام،

– إجادة ابن سيده في اختيار مواد كتب الرسائل والموضوعات والغريب وتوزيعها بشكل مغاير بمعجمه "المخصَّص".

– تميّز المخصص والمحكم بتخصيص أبواب مستقلة لعرض مسائل نحوية وصرفية،

– حضور الثقافة المنطقية لابن سيده، وتتجلى في طريقة ترتيب مواد المعجمين وعرضها.

كما تتبيّن أيضا في إدراج المصطلحات الحضارية، بذكر أنواع الحلي، وصفات المرأة الجميلة (رقتها وأناقتها).. وذكر أنواع الثياب واصطلاحات فنّ الخياطة

---

[1]– نفس المرجع السابق، ج621/2.

[2]– المرجع السابق، ج622/2.

والصياغة.. وأنواع الدور والمساكن وتسميات أدوات الحرث والزراعة والريّ وأنواع التربة، وتسميات النباتات والأمراض التي تصيب النبات.

وهذه الملاحظات تزكّي موقف الدارس "عبد العزيز بن الحميد" الذي أشار – فيما سبق ذكره – إلى قلة اهتمام المستشرقين بالتصنيف في معاجم الموضوعات لتفوّق العرب القدامى في هذا المجال...

ويُستشفّ من دراسة الكاتب للأثر الثالث الذي أنجزه المستشرق "يوهان فك" أن هذا الأخير بذل مجهودا كبيرا (أكبر من سابقيه) في دراسته الموسومة ب"العربية– دراسات في اللغة واللهجات والأساليب"، فـ<<كتاب "يوهان فك" [يحتلّ] مرتبة متقدّمة إذا قيسَ بإنتاج غيره من المستشرقين، لأنه عمل شامل لعصور عديدة للعربية وتطوّراتها، وليس خاصا بدراسة معجم واحد، إذ يصبح العمل الخاص بمعجم واحد يسيراً أمام عمل شامل يتناول التطور التاريخي للعربية عبر عصورها>>[1].

وقد تضمّنت الترجمة العربية لهذا الكتاب عرضا لآراء المستشرق الألماني "شبيتالر" ومواقفه من القضايا التي أثارها "يوهان فك".

ولعلّ أهمّ النتائج التي ميزت دراسة "فك" عن باقي الدراسات المعجمية:

– اعتبار الإعراب المعيار الأساسي الذي ميّز العربية الفصحى عن العاميات والعربية المولدة المستحدثة، إضافة إلى إبدال أصوات بأخرى والتحرر من القيود التصريفية،

– تأريخ ظهور العربية المولدة بوفاة الرسول (ﷺ)، وخروج العربية خارج مواطنها الأصلية،

– اعتبار أقدم أثر لتنقية اللغة العربية هو "كتاب لحن العامة" للكسائي (مع الإشارة إلى الشكوك التي أثيرت حول صحة نسبته إلى هذا العالم الكوفي)،

– ظهور التكلف في النثر الفني منذ القرن الرابع الهجري مع تزايد اللجوء إلى السجع،

– تزامُن انتشار اللهجات العربية على أوسع نطاق بانحلال الدولة العباسية،

– استمرار حركة تنقية اللغة مع "الحريري" (ت516 هـ) بتأليفه "درّة الغواصّ في أوهام الخواصّ" الذي اهتمّ بأخطاء الطبقات العليا من الناس،

– قيام المجامع اللغوية العربية في العصر الحديث بدور بارز في الإسهام في تنقية اللغة العربية من الشوائب التي تلحق بألفاظها وأساليبها مع انتشار الكلمات الأعجمية الدخيلة..

---

[1] – عبد العزيز بن الحميد، نفس المرجع، ج2/659.

وقد نوّه الكاتب بدراسة هذا المستشرق قائلا: <<إن محاولة "فوك" تقديم صورة متسلسلة بالسرد التاريخي لحياة العربية وتطوراتها مع تقديم شواهد غزيرة في مساحة زمنية واسعة من عمر العربية، ثم تقديم نموذج تطبيقي لمادّة لغوية [لحن] يمثلان نظريته في التطور التاريخي للعربية وملامح ذلك التطور>>[1].

وقد تناول الأثر الرابع العربية الحديثة، وهو للمستشرق الأمريكي "جاروسلاف ستتكيفتش"، وقد سبق لهذا الباحث أن حضّرَ رسالة دكتوراه سنة 1962 بجامعة "هارفارد" في موضوع "الشعر والنثر في العربية الحديثة"، قبل أن ينشر كتابه موضوع الدراسة: "العربية الفصحى الحديثة، بحوث في تطور الألفاظ والأساليب".

وقد قام هذا المستشرق بدراسة جهود رجال النهضة من الأدباء والعلماء في تنمية اللغة العربية لتواكب مقتضيات العصر، وذلك على امتداد الفصول الستة التي يضمّها الكتاب.

وقدْ اعتنى في الفصل الأول بموضوع "القياس" وأثره في تطوير بنيات المعجم، وأشار إلى مواقف أعضاء المجامع اللغوية من هذه الوسيلة، وإجماعهم على أنّ صوغ معجم جديد يستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية:

- الاشتقاق من جذور موجودة،

- الاشتقاق بإلحاق مدلول جديد بمدلول قديم (الوضع بالمجاز، أو إحياء مفردات قديمة تكتسب دلالات مُغايرة)،

-صياغة مفردات جديدة في إطار الاشتقاق المعنوي أو الاشتقاق بالترجمة.

وعالج "جاروسلاف" في الفصل الثاني موضوع "النحت"، فحدد قيمته في التوليد المعجمي، ومواقف القدامى والمحدثين من مدى قياسيته.

واهتمّ في الفصل الثالث ب"تعريب الألفاظ"، وذكر الخلاف في منعه وإجازته، وقدّم نماذج من آراء اللغويين القدامى والدارسين المحدثين ومواقفهم من استقبال المفاهيم الوافدة.

وشكــّل "التطور الدلالي" موضوع الفصل الرابع، فقدّم أمثلة عن الكلمات العربية التي شهدت تطورا في دلالاتها عبر مختلف العصور، وحدَّدَ أثر المجاز في التحوّلات الدلالية التي تعرفها بنيات المعجم.

وبحث المؤلف بالفصل الخامس في موضوع "تيسير النحو"، ووقف عند بعض المحاولات الرامية إلى تبسيط قواعد العربية في النحو وفي الأساليب.

---

[1]- نفس المرجع، ج2/678.

وتابع في الفصل السادس (:الأخير) اهتمامه بالأساليب من زاوية تعريبها، ورأى أن <<ميدان الأساليب (..) حافل بالتطوّر والتجدّد عن طريق المولدين ومن يتكلم بأكثر من لغة>>[1].

ولعلّ أهم مميزات هذه الدراسة أنها نجحت في استثمار مدوّنة عربية شاملة لرصد أنماط التجديد الذي لحق بالمعجم العربي، وشيوع ألفاظ بمعاني حديثة على يد أعلام اللغة والأدب في العصر الحديث، وقدّم أمثلة كثيرة في هذا السياق، منها:

"مُجْتلـَى" (نجيب محفوظ)، "ارتسامات" (شكيب أرسلان)، "تألـّق" (ابراهيم اليازجي)، "تصلـّب" (المجمع القاهري)، "كـُهيْرب" مقابل "electron" (حسن حسين فهمي). وميّز المؤلف في هذه المولدات (وغيرها) بين الألفاظ التي شاع استعمالها والألفاظ التي لم يُكتب لها النجاح.

وانصبّ الباب الرابع والأخير من دراسة الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" على تقييم أعمال المستشرقين في المجال المعجمي وتقويمها، وقد ضمّ أربعة فصول على النحو الآتي:

استخلص الكاتب في الفصل الأول دلائل تأثر المستشرقين بالمعجميين العرب (قدامى ومحدثين)، وهي تتجلى أساسا في اقتصار بعضهم على تدوين الفصيح، والنسج على منوال الصناعة المعجمية العربية، ومن المستشرقين الذين نحوا هذا المنحى:

- "أنطونيوس جيجايوس" (A. P. Giggei) صاحب "معجم اللغة العربية" المطبوع سنة 1632، وقد تأثر المؤلف ب"القاموس المحيط" للفيروزآبادي،

- الهولندي "يعقوب جوليوس" (1596-1667م) (Jacob Golius)، صاحب "المعجم العربي –اللاتيني" المطبوع في "ليدن" سنة 1653م. وقد اعتمد المصنف على معجم "الصحاح" للجوهري، إضافة إلى معاجم أخرى ك"القاموس المحيط" و"مجمل اللغة"، و"معجم البلدان"، و"مروج الذهب"، و"أساس البلاغة"، و"المعرّب"، و"الكشاف".. ومعاجم أخرى عربية- فارسية، وعربية- تركية.

- الألماني "جورج فلهلم فريتاج" (1788-1861 م) (G. W. Freytag)، صاحب "المعجم العربي- اللاتيني، وقد صدر ما بين 1830-1837 م، ويشير الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" أنّ مصادر هذا المصنف هي نفس مصادر معجم "جوليوس" الآنف الذكر.

- الإنجليزي "إدوارد وليم لين" (1801-1876) (Edward William Line)، صاحب "مدّ القاموس"، وقد استعان في تأليفه ب "تاج العروس" أساسا إضافة إلى معاجم العين والمحيط ولسان العرب والقاموس المحيط وتهذيب اللغة وأساس البلاغة.

1- عن الدكتور عبد العزيز بن الحميد، أعمال المستشرقين.. ج2/682.

– الألماني "أوجست فيشر" (1865–1949) (A. Fischer). توخّى هذا المستشرق بناء معجم تاريخي للغة العربية يرصد حياة الألفاظ العربية من زمن نقش النمّارة (بالقرن الرابع الميلادي) إلى نهاية القرن التاسع الميلادي (القرن الثالث الهجري). لذلك كان من الطبيعي أن يعتمد على المعاجم العربية القديمة، إضافة إلى استكشافه لمتون القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأمثالهم وكتب الآداب ومخطوطات البردي والنقود..

– الهولندي "رينهارت دوزي (1820–1883) (R. Dozy): يصرّح هذا المستشرق في مقدمة "تكلمة المعاجم العربية" أنه لن يعتمد على المعاجم العربية لكونها لا تدوِّن اللغة الحيّة، غير أن الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" يكشف في دراسته هذه أن "دوزي" استندَ في "التكملة" وفي "معجم الملابس" على العديد من المعاجم العربية القديمة مثل "القاموس المحيط" للفيروزآبادي، والحديثة مثل "محيط المحيط" للبستاني.. فقد أخذ من هذين المصدرين العديد من الشواهد، كما استفاد هذا المعجمي من طريقة المعجميين العرب في تدوين المداخل المعجمية على الحروف الأصول، وليس على صورة الكلمات كما نهجت المعاجم الغربية.

وأوضح الكاتب في الفصل الثاني من هذا الباب ملامح تأثير المستشرقين في المعجميين العرب المحدثين، ومن تجليات هذا التأثير:

– العناية بالتراث اللغوي العربي تحقيقا ودراسة،

– التفكير في وضع معجم تاريخي، وقد ذكر الكاتب الأعلام العرب الذين أبرزوا أهمية هذا المشروع (ابتداء من إسماعيل مظهر، وإبراهيم إبراهيم يوسف، وعبد الله العلايلي، وانتهاء بعلي توفيق الحمد، وجمعية المعجمية العربية بتونس) دون الإشارة إلى جهود "معهد الدراسات المصطلحية" (بفاس المغربية) في هذا المضمار،

– الاستفادة من منهجيات المستشرقين في ترتيب المشتقات،

– والاعتماد على معاجم المستشرقين في التصنيف المعجمي، مثال ذلك معجم "محيط المحيط" للبستاني..

هذا وقد أشار الكاتب إلى المكانة التي حظي بها المستشرقون في المجامع اللغوية العربية، فالعديد منهم كانوا أعضاء دائمين (أو مراسلين) بهذه المجامع، وأسهموا بفعالية في وضع خطط تصنيف المعاجم (مثال مجهود "فيشر" في المجمع القاهري).

وانتقل الدارس في الفصل الثالث إلى تقييم جهود المستشرقين المعجمية بموضوعية تامة مجرّدة من التعصّب أو من عقدة تفوّق الآخر، فذكر من مزايا هؤلاء:

– التزام المستشرقين بمناهج علمية دقيقة،

– واتساع ثقافتهم،

- واهتمامهم بالشواهد،
- وترتيب المشتقات وفق ترتيب معيّن.

كما كشف عن العديد من المثالب بأعمال المستشرقين، بعضها ذو طابع منهجي:

- كعدم اتباع منهج معين في التوثيق،
- نقص في الإحالة إلى المصادر،
- أخطاء في ترتيب المداخل،
- وضع اللفظ في غير موضعه الصحيح،
- تدوين المركّب من جزأين في مداخل مستقلة بحسب الجزء الثاني،
- تدوين الكلمات الأعجمية تحت مداخل عربية،
- عدم الالتزام بترتيب المشتقات المتصلة المعنى.

وتتصل بعض هذه المثالب بالشرح:

- كتفريع المعنى الواحد بما اكتسبه من تنوعات دلالية بحسب السياق،
- الجهل بالمعنى الحقيقي،
- والخطأ في الشرح،
- والخطأ في القضايا الصرفية وتحديد صيغ المداخل،
- والإبهام في الشرح.

وعرض الكاتب في الفصل الأخير من الدراسة لآراء الباحثين من العرب والمستشرقين في موضوع المعجم المنشود وصفاته، وأشار إلى أن <<الاختلاف قائم عند العرب والمستشرقين على السواء، فكما أن اختلاف العرب في اتجاهاتهم يُسبّبُ اختلافهم في صفات المعجم المنتظر، فكذا المستشرقون لم يكونوا سواءً في اتجاهاتهم والنظريات اللغوية التي كانوا يؤمنون بها، ولذا لم يتفقوا على نظرة واحدة تجاه المعجم المنتظر>>[1].

ولعلّ أهمّ مواصفات المعجم المنشود عند هؤلاء الدارسين:

- أنه عند البعض "معجم تاريخي" (دوزي، فيشر، توفيق الحمد..)
- وعند البعض الآخر "معجم المصطلحات الحديثة" (مصطفى الشهابي)
- و"معجم إفرنجي- عربي" (مصطفى الشهابي)
- وعند آخرين: "جامع المعاجم العربية" (محمد آل ياسين)

---

[1]- عبد العزيز بن الحميد، ج759/2.

–وهو ليس معجما واحدا عند بعض الباحثين، وإنما معاجم متعددة تنشد تحقيق أغراض مختلفة لدى المستعملين بحسب أعمارهم وثقافتهم (من بين هذه المعاجم: معجم مبسَّط، معجم لغوي حضاري، معجم للمعاني، معجم للعلوم والفنون، معاجم ثنائية اللغة، معاجم اللهجات)[1].

ويبدي الكاتب رأيه في هذا الموضوع بعد عرض كل المقترحات، فيقول:

<<لكنني أميل إلى أنّ المعجم التاريخي هو الأمل المنتظر لكثير من أهل اللغة، وأنه بشموله يمكنه تلبية شتـّى الحاجات إلى المعاجم الأخرى، فيُمكن له أن يشتمل على لغة المعاجم العربية القديمة، مع الألفاظ التي جدّت في اللغة ولم تشملها المعاجم، والكلمات الحديثة، يشمل كل هذا بتسلسل ألفاظه تاريخيا، من أقدم العصور إلى العصر الحديث>> [2].

ومن المؤكد أن هذا الرأي لا يخلو من وجاهة باعتبار أنّ موادّ المعجم التاريخي لبناتٌ أساسية لمختلف أنماط المعاجم التي ننشد بناءها والتي تقتضيها حاجيات العصر، بما فيها معاجم الاصطلاحات العلمية والفنية والتقنية[3].

- <u>تقييم عام:</u>

من المؤكد أن الباحث الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" قام بمجهود جبّار للمّ أطراف الموضوعات المطروقة بدراسته، ويصرّح في توطئة الباب الثاني بأنه قام بدراسات <u>عميقة</u> للعديد من أعمال المستشرقين. والواقع أنّ هذا التصريح الذي قد يُفهم منه المباهاة لا يخلو من حقيقة، إذ قام الدارس بتشريح أهم أعمال المستشرقين، واحتلـّتْ دراسة معجم "التكملة" الفصل الأول بأكمله (ويقع في 150 صفحة).

- إيجابيات الدراسة:

لعل أهم ميزات هذا البحث تضمّنه العديد من الأحكام الدقيقة، من ذلك:

---

[1]– ومما يندرج في هذا الإطار ما دعونا إليه في المجال اللساني من ضرورة الإسراع في بناء:
– معجم موسوعي للسانيات (أحادي اللغة)،
– معجم المعاجم اللسانية (متعدد اللغات)،
– المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (متعدد اللغات)،
– المعجم المختصر لمصطلحات اللسانيات (متعدد اللغات)،
– قاعدة معارف المصطلحية اللسانية.
انظر (خالد اليعبودي (2006)، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، طبعة ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، صص257–258).

[2]– عبد العزيز بن الحميد، ج2/763.

[3]– انظر العلاقة بين مفهوم المعجم التاريخي ومفهوم الذخيرة في:
خالد اليعبودي، المعجم التاريخي والذخيرة اللغوية أوجه الاتصال والانفصال، سيصدر قريبا بمجلة "مصطلحيات".

– إثبات أن وفرة مواد المعجم ليست دليلا على أهميته دون الارتكاز في بناء المعجم على منهج دقيق وأسس سليمة (حتى لا يكون مخزنا للغة مجردا عن المنهج)[1].

– تقيّد الباحث بالموضوعية في الحكم على آثار المستشرقين، فقد درجت العديد من الدراسات على التحذير من مزالق الانقياد وراء أعمال المستشرقين لما تتضمنه من عداوة للحضارة العربية الإسلامية، بينما يؤكد الباحث قائلا (من التعجّل أن نصفها [أي: نظرات المستشرقين إلى القضايا اللغوية] بأنها هجوم على العربية)[2].

– تنبّه الدارس إلى خلط بعض المستشرقين بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية في تحديد معاني المدخل المعجمي.

– تميّزت دراسة الكاتب بالجرأة في تمحيص معاجم المستشرقين مادة ومنهجا، فمن النواقص التي سجّلها بخصوص مصادر "دوزي" في "التكملة":

. عدم استقراء المصنف من المصادر إلا ما صدر بأوروبا، وتواجَدَ بمكتباتها،

. تركيز المصنِّف على تاريخ الأندلس والمغرب بحكم تخصصه، وإهماله مؤلفات المشارقة،

. إغفال أمهات مصادر القرن الثالث الهجري (كمؤلفات الجاحظ، والكندي، والرازي، والطبري..).

. تتبّع الدارس أعمال المستشرقين المعجمية تصنيفا ودراسة، فلم يكتف بقراءة معاجم المستشرقين وتقييمها؛ وإنما شملت دراسته أيضا التصانيف التي صنفها المستشرقون ودرسوا من خلالها ظواهر معجمية تخصّ العربية عموما، أو من خلال نماذج معجمية خاصة. فقد تعقب المستشرقون "فرنرديم"، و"كابانيلاس"، و"فوك"، و"ستتكفيتش" مظاهر تطور الفصحى في ألفاظها وأساليبها من خلال متون معجمية، ك"كتاب الجيم"، ومصنفيْ "ابن سيده": "المحكم" و"المخصص"، أو من خلال مدوّنة العربية من صدر الإسلام إلى طلائع العصر الحديث، وهي موضوعات ذات صلة وثيقة بالمعجمية (lexicology) والصناعة المعجمية (Lexicography)، كما ترتبط أيضا بالمصطلحية (Terminology) والصناعة المصطلحية (Terminography) باعتبار أن تطور اللغة يفضي حتما إلى تطور منظوماتها الاصطلاحية.

• <u>بعض المآخذ:</u>

وهي قليلة، وغالبيتها ترتبط بأمور تقنية واختيارات ذات صلة بقناعة الكاتب، من ذلك:

---

[1]– عبد العزيز بن الحميد، نفس المرجع، ج2/173.

[2]– نفس المرجع السابق.

– أخطاء في تبويب مباحث الدراسة، بحيث يصعُبُ اطلاعُ القارئ على مباحث الدراسة مرتبة ومنسَّقة، والغالب أنه خلل مطبعي يعود إلى المشرفين على طباعة هذا العمل.

– عدم تمييز الدارس بين مفهوميْ "مستشرق" و"مستعرب". ويبدو أن التمييز بين المفهومين يرتكز بالدرجة الأولى على الخلفيات المعرفية لكل منهما، فبينما نجد "المستشرق" يتوخى في الغالب الأعمّ تحقيق أهداف المستعمر في دراسته للحضارة الشرقية، وإسقاط النظرة الاستعمارية بالتشكيك في إشعاع هذه الحضارة، متلقيا الدعم من المؤسسات الداعمة لهذه النزعة (ما عدا المستشرقين الألمان الذين التزم معظمهم بالموضوعية في معالجتهم لمظاهر الحضارة العربية الإسلامية)؛ نجد "المستعرب" هو المختصّ بدراسة قضايا اللغة العربية وعلومها وفنونها بعيدا عن أيّ خلفية مُسبقة أو نظرة دونية..[1]

ومن المؤكد أنه كما يتعذر علينا وضع "إرنست رينان" و"روجيه غارودي" في كفة واحدة؛ يتعذر أيضا وضع "رينهارت دوزي" و"جاروسلاف ستتكيفتش" في كفة واحدة، علما أن "رينان" و"دوزي" مستشرقان، بينما "غارودي" و"ستتكيفتش" مستعربان لا أثر للتحامل بدراساتهما للغة العربية.

– تناول الباحث موضوعات عديدة في هذا البحث المترامي الأطراف، مما دفعه إلى الاكتفاء بمعالجة ما توفرت فيه المادة، من ذلك عرضُه للدراسات التي نقدتْ "التكملة" ل"دوزي" بالاقتصار على الدراسات العربية، والراجح أن الدراسات الغربية الاستشراقية أكثر عددا، وأعمق في الرؤية النقدية باعتبار تطور المناهج ومبادئ الصناعة المعجمية لدى الغربيين.

– من المرجّح أن النماذج التي اختارها الدارس لدراسة أعمال المستشرقين المعجمية في مجال معاجم الموضوعات ليست كلها معاجم، فأنموذج "ماسينيون" مجرد محاضرات ألقاها المستشرق على طلبة الجامعة المصرية القديمة بالقاهرة، لا ترقى إلى

---

[1]– وللدكتور "أحمد عثمان" رئيس الجمعية المصرية للأدب المقارن وجهة نظر محايثة لما ذهبنا إليه، فقد عمل على إزاحة اللبس بين المفهومين من وجهة نظر لغوية وعلمية، معتبراً << ان كلمة المستشرق أوسع وأشمل من كلمة المستعرب؛ لأن الاستشراق يشمل تراث حضارات الشرق كله، أما كلمة المستعرب أو الاستعراب فهي مرتبطة بالحضارة العربية فقط، ويستخدم اللفظان حسب السياق، وإن كان هناك لبس بينها، فعند الحديث عن المهتمين بحضارة الشرق بصفة عامة نستخدم لفظ مستشرق، أما المهتمون بالحضارة العربية على وجه الخصوص فيطلق عليهم لفظ مستعربين>>. الاستشراق والثقافة العربية وفوبيا الأنا والآخر– المصدر: القاهرة ـــــــ دار الإعلام العربية، التاريخ 19 : يونيو 2011 ==

== وثمة دارسين يفصلون بين المفهومين بالاستناد إلى المعيار الجغرافي، فقد ذهب الدكتور "محمود صج"إلى ضرورة <<التمييز بين المستعربين والمستشرقين في إسبانيا .المستعربون هم الذين يهتمون بالدراسات العربية الإسلامية، وبخاصة الأندلسية منها، والمستشرقون هم الذين يهتمون بقضايا الشرق على العموم، وبخاصة قضايا الشرق الأقصى>>. عن الاستجواب الذي أجرته معه مجلة" الفكر العربي المعاصر"، عدد مزدوج 4 ــ 5، سنة 1980، ص. 165.

"المعجم" بالمعنى الدقيق للمصطلح. ولعلّ الدارس تدارك هذا الأمر حين علــّق قائلا: في معرض دراسته لمحاضرات "ماسينيون": <<ومع قصور هذا العمل عن أن يكون معجما، إلا أنه حملَ بعض ملامح المعجم، وأعطانا تصوّراً عن اتجاه "ماسينيون" في صناعة المعجم">>[1].

وعذرُ الدارس أنه اختار ثلاثة حقول معرفية متمايزة، وهي حقل تسميات الملابس، وحقل الاصطلاحات الفلسفية، وحقل المفاهيم النحوية. وفي موضع آخر يبرر الدارس قلة نماذج معاجم الموضوعات ب <<قلــّة وجودها بالعربية>>[2]، ويعقب مفسرا هذه القلة: <<وقد يكون مردّ ذلك إلى غنى العربية بمعاجم المعاني في أغلب الموضوعات، وهو ما يصرف المستشرقين عن تأليف معجم للموضوعات لعدم إمكانية الإتيان بجديد.. >>[3].

–تردّد الباحث في الكشف عن الخلفيات الإيديولوجية لآراء المستشرقين في منهجيات التصنيف المعجمي عند العرب القدامى، من ذلك أنه أدرج رأي المستشرق "هايوود" مصنف كتاب "المعاجم العربية: تاريخها ومكانتها في التاريخ العام للمعاجم"، والذي ردّ بمتنه منهج الخليل في معجم "العين" إلى تأثير خارجي، بدعوى تأليف الخليل معجمه في "خراسان"، وبدعوى التشابه بين ترتيب الحروف لدى "الخليل" وترتيبها في الهجائية السنسكريتية، وتأثره في تصنيف المباني بمعاجم سنسكريتية رتــّبتْ الكلمات وفق عدد المقاطع، والجزم باشتراك أحد سكان تلك المنطقة في تصنيف كتاب العين دون استحضار أي دليل أو برهان يؤكد ذلك. وكان الأحرى بالكاتب أن يردّ على هذه المزاعم التي كثرت لدى المستشرقين، والتي ترمي إلى التشكيك في كل قدرة على الإبداع عند العربي المسلم.

ومما يجري هذا المجرى أن الدارس في عرضه لكتاب "يوهان فك" (العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) يعرض لرأي المصنف الذي يتوقــّع للعامية المصرية المكانة البارزة في سائر أقطار العالم العربي دون عناء مناقشة هذا الرأي إنْ تزكية أو تفنيداً، معَ أنه مرّت ستــّة عقود على تأليف كتاب "يوهان فك"، ولا زالت رؤيا هذا المستشرق (بحمد الله) بعيدة المنال.

ونفس الملاحظة تسري في إشارته إلى اعتماد المستشرق "دوزي" على "المعجم الفرنسي العربي" الذي صنفه "بقطر" المصري، الذي نجد به عناية خاصة <<بالعاميات والمستويات الدنيا من الألفاظ، ولم يعتن بالفصحى>>[4]، إذ لم يبحث الكاتب في خلفيات

---

[1]– عبد العزيز بن الحميد، ج577/2.
[2]– نفس المرجع السابق، ج586/2.
[3]– نفس المرجع.
[4]– عبد العزيز بن الحميد ج720/2.

هذا الحضور المكثف الرامي إلى تعميم اللهجات ونبذ الفصحى، ف<<الناظر في معجم "دوزي" لا يكاد يفقد اسم "بقطر" في كل صفحة تقريبا >>[1].

وقدْ سبقَ للدكتور "عبد السلام حامد" أنْ ميّزَ في دراسته لأسباب اهتمام المستشرقين باللغة العربية بين:

– أهداف خاصة: تتصل بالرغبة في استثمار الدرس اللغوي العربي كونه حلقة وصل بين التفكير اللغوي اليوناني والتفكير اللغوي الهندي، وبمحورية النحو في تعلم لغة القرآن الكريم.

– وأهداف عامة: حضارية واقتصادية وسياسية وتنصيرية ولاهوتية وعلمية ثقافية[2].

وغالبا ما اقترنت هذه الأهداف العلمية البحتة بالاستشراق الألماني، فلا غرو أن نجد عناية بهذا الاتجاه في كتاب الدكتور "عبد العزيز بن الحميد" الذي لا غنى عنه لكل باحث مختص.

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– عبد السلام حامد، الاستشراق اللغوي، أهدافه ودوافعه، موقع صوت العربية، تاريخ النشر 1 أغسطس 2010، تاريخ الاطلاع: 7 أغسطس 2012.